

## وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

( الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية )

قرار وزارى رقم ١٣ لسنة ٢٠١٥ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر

للعام المالى ٢٠١٣

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية  
بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية  
وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠١٤/٦/٩

باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠١٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٥/٣/٢٢ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠١٣

حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٥, ٣٨٣٨٤٨٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانية وثلاثون ألفاً

وأربعمائة وسبعة وثمانون جنيهاً وخمسة عشر قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات

مبلغ ٩٦, ٩٩٣٧٩٧ ج (فقط تسعمائة وثلاثة وتسعون ألفاً وسبعمائة وسبعة وتسعون جنيهاً

وستة وتسعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٩, ٢٨٤٤٦٨٩ ج

(فقط مليونان وثمانمائة وأربعة وأربعون ألفاً وستمائة وتسعة وثمانون جنيهاً وتسعة عشر قرشاً لا غير)

أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مبلغ ٣٢, ١٤١٤٧٧٥٥ ج

(فقط أربعة عشر مليوناً ومائة وسبعة وأربعون ألفاً وسبعمائة وخمسة وخمسون جنيهاً

واثنان وثلاثون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٥/٣/٢٢

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

محمد سيد سلام